وبعد فهذه عجالة مقتضبة أردت بها أن أثير عواصف الافكار لا أن أقول القول الفصل . على أنها قد تؤثر بعض التأثير في توجيه تيار الاصلاح بين ضفتيه .

على مصطفى مشرفة
الأستاذ بمدرسة المعلمين العليا

مذكرة مجلس نقابة المعلمين

عن مشروع زيادة المصروفات المدرسية

هذه صورة المذكرة التي وضعها مجلس نقابة المعلمين عن مشروع زيادة المصروفات المدرسية وقدمها وفده الي كل من حضرتي صاحب المعالي وزير المعارف العمومية وصاحب السعادة وكيلها . ويسرنا أن نقول إنها كان لها أحسن وقع فى نفوس الناس وعند أولى الامر .

١ يرى المجلس من الضروري ان يتبين الاسباب التي حملت وزارة المعارف على مشروعها هذا وأن يضع هذه الاسباب موضع البحث ليرى وجه الحق فيها .

٢ والمستند الوحيد عن هذا بين ايدينا هو بيان الوزارة الذي اصدرته توضيحا لمشروعها وهذا البيان صريح في ان اهم دافع على زيادة المصروفات هو ما رأته وزارة المالية ـ بعد أن وازنت بين متوسط مايدفعه الطالب فى كل مدرسة وما يصرف عليه فعلا ـ من ان التعليم فى هذه المدارس يكلفها

نفقات باهظة .

وفيما عدا هذا فليس فى البيان اسباب تعليمية فنية تقدمها وزارة المعارف سوي مايستشف من ثنايا المشروع من أن الوزارة ترى واجبها الاساسى تعميم التعليم الاولى لهذا اتجهت الى تخفيف العبء الذى تتحمله في ابواب التعليم الاخرى لاقل حد مستطاع .

كما انه من المحتمل ايضا ان يكون ازدياد عدد المتخرجين من المدارس عاما فعاما وعدم صلاحيهم بوجه عام لغير الوظائف العامة المحدودة قد جعلها تفكر في زيادة المصروفات ليكون صمام أمن يمنع من ضغط المتخرجين على الوظائف وليصرف الناس عنها الي ابواب الحياة الانتاجية الاخرى

٣ فاما ان نفقات التعليم باهظة فهذا آخر ما كنا ننتظر ان نسمعه من حكومتنا التي لاتخصص للتعليم من ميزانيتها العامة الا كسر اضئيلا لا يعدل فى ضآلة ما تنفقه أفقر دول الارض المتمدينة . والاحصاءات التي اوردتها الوزارة لاتقوى حجتها فالمفروض ان التعليم باب صرف لا مورد ربح . اما الذي يجب ان يستند اليه في هذا الشأن فهو احصاءات من نوع آخر . فكنا نود ان نعلم ما يدفعه كل متعلم فى المدارس التي تقابل مدارسنا العالية والثانوية وسواها فى الممالك المتمدينة الاخرى . تلك الممالك التى لا يحتاج الاقبال على التعليم فيها الى مايحتاج اليه في بلادنا من وسائل الترغيب والتشريق . وكنا نود ان نعلم نسبة مايخصص للتعليم العالى والثانوى في البلاد الاوروبية والامريكية الى مخصصات التعليم عامة مبلغ ماتنفقه الخزانة العامة فى كل من تلك الممالك على الطالب الواحد دلي ما هنالك من سمو الروح العام وتنافس كبار المتربين في الهبات والتبرعات الجسيمة

للتعليم بما لانظير له هنا . لعل هذه الاحصاءات لو ذكرت لكانت حكما صادقا علي المشروع وبرهانا على عدم وجاهة الاعتبار الذي نحن بصدده . ولنضرب بعض الامثلة لنتبين الفرق بين مصاريف التعليم في البلاد الاخري والمصاريف التى تريد الوزارة ان تتقاضاها حسب المشروع الجديد :

في الولايات المتحدة : التعليم الثانوى كالتعليم الابتدائى مجانى للجميع. واما مصاريف التعليم العالي فى الجامعات الحكومية فتختلف باختلاف الولايات فهى تبلغ ٦ جنيه فى العام في كل من جامعات كنساس، مسورى، فبراسكا وتبلغ ١٥ جنيه فى جامعة الينوا و١٦ جنيه فى جامعة أبورا و١٨ جنيه فى جامعة مينسوتا و٢١ جنيه في جامعة هيو و٢٢ جنيه في جامعة ميشيجان و٣٠ جنيه في جامعة كليفورنيا . (كل هذا باعتبار الجنيه يساوي خمسة دولارات).

فى بريطانيا : تبلغ مصاريف الدراسة في « كلية الملك » بلندن ١٨ جنيه في العام لطالب الحقوق بما في ذلك مصاريف المكتبة والالعاب واتحاد الكلية وتبلغ ٣٠ جنيه لطالب الاداب و٣٥ جنيه لطالب العلوم او الطب وتبلغ المصاريف في جامعة ديلز ١٥ جنيه فى العام لطالب الاداب و٢٠ جنيه لطالب العلوم و٢٢ جنيه لطالب الطب.

فى فرنسا : تبلغ مصروفات التعليم فى احسن مدرسة ثانوية حكومية (ليسيه) بمدينة ليون من ٢٦١ ـ ٤٠٥ فرنكا فى العام حسب الفرقة (أي من ٣ جنيه الي ١٦ تقريباً حسب سعر القطع الحالي) ولاتختلف المصاريف في المدن الاخرى عن هذا كثيرا وتتناسب مصاريف التعليم في الجامعات مع هذه القيم .

٤ واما ان يكون الدافع على المشروع رغبة الوزارة فى ان تحصر جهودها

فى تعميم التعليم الاولى وتحديد مساعدتها للمدارس الراقية الاخرى بالمحال المجانية القليلة التى خصصتها للممتازين من ابناء الفقراء فأمر فيه نظر. حقيقة ان تثقيف الشعب تثقيفا عاما واجب اساسى على كل حكومة ونحن نطالب وزارة المعارف بأن تتخذ من الوسائل لذلك ماتراه اسرع ايصالا وان تهبه أكبر عنايتها ولكن هذا لايخليها من تعهد التعليم الراقى في ادواره المختلفة بما يقويه وينهضه ويزيد في الاقبال عليه ويسر سبله لكل راغب . فكما ان من واجب الدولة تنوير السواد من الناس واعدادهم ليكونوا الايدي العاملة فيها فان من واجبها الذي لايقل عنه اهمية ان تعد الرءوس المفكرة ليكون منها القادة لهذا السواد والخزانة العامة يجب أن تعين على تحقيق الغائبين على ان الحكومة قد ترفع حجتنا بما تورده من ان هذه المدارس الراقية ستجد كفايتها من الطلاب من موردين

اولهما ـ القادرون على دفع مصروفاتها

ثانيهما ـ الفقراء الذين يتمتعون بالمجانية فيها

فمن الضرورى ان تصل الى تحديد هذين الصنفين من المتعلمين الذين سيحصر فيهم التعليم الراقى وتبعا لذلك ستحصر فيهم قيادة الامة وتسنم مراكزها العالية والهيمنة على شؤنها العامة في المستقبل

أما القادرون على دفع المصروفات فليس بمعجزنا أن نتبين أنهم سيكونون أبناء الطبقة الغنية فاننا اذا قدرنا للأب الواحد في المتوسط ثلاثة أبناء يربيهم فى المدارس المختلفة ويدفع لهم ماتطلبه الوزارة من المصروفات الرسمية وما يتبع ذلك من المصروفات غير الرسمية كتكاليف المذكرات وأثمان الكتب الخارجة التي تشير اليها الاساتذة وأجور الانتقال

ومصاريف الحفلات والالعاب والرحلات والمكاتب وغير ذلك من المصروفات انتهينا الى أن تربية هؤلاء الابناء ستقتضى من أبيهم مالا يقل عن ١٥٠ جنيه سنويا .

فاذا روعي أن مصروفات تعليم الابناء لا يصح أن تتجاوز خمس ايراد الفرد تبين لنا أن رب الاسرة فى هذه الحالة لا يستطيع تربية أبنائه في مدارسنا المصرية الا اذا كان ايراده السنوي ٧٥٠ جنيه . ولا شك أننا لن نجد هذا بين الصغار والمتوسطين من الموظفين أو المحامين أو الاطباء أو الملاك بل يجب أن نبحث عنه بين ذوى الثروة الواسعة .

وهكذا يحرم التعليم الراقى أبناء الطبقة المتوسطة تلك الطبقة التي تعتبر بحق السلسلة الفقرية للأمة والتي هى أشد الطبقات رغبة فى التعليم واحساسا بالحاجة اليه ومنها تستمد الأمة أكثر عناصر الكفاءة والنبوغ .

أما المحال المجانية فهى الآن قليلة لا تكاد تذكر ولا ندري الى أي حد سيتسع مداها إذ لم يبد من الوزارة تصريح يمدد ذلك بجلاء . على أنه لا ينتظر التوسع فيها لدرجة تسد حاجة الطبقات الفقيرة والمتوسطة . والحق أننا لا يكفينا لرعاية حق هذه الطبقات أن ترجع الحكومة الى المصروفات المدرسية الاولى بل نريد فنطالب أن يوجد نظام نصف المصروفات يتمتع به أبناء الطبقة المتوسطة فى حالات خاصة كتعدد الابناء لوالد واحد وكانخفاض الايراد عن حد معين .

أفي الوقت الذى تعلو فيه الصيحة فى ممالك كثيرة مطالبة بمجانية التعليم الثانوى وتعميمه نريد نحن فى مانتقاضاه ثمنا له وتثقل خطاه بقيود جديدة .

أفي الوقت الذى تستفتح البلاد فيه عهدا جديدا ترجو من وراءه النور والعرفان يضن بهذا النور ويباع بأغلى الاثمان .

أفي الوقت الذى تسخو فيه الحكومة على أبواب كثيرة من أبواب الصرف قد لاتبدو الحاجة ماسة اليها تبخل علي التعليم وتمسك يدها فى الصرف عليه . وهل هي بالغة بتوفيرها شيئا يمس أو يؤثر فيما تبغيه من تعميم التعليم الأولى . كلا بل سيكون أثرها ضعيفا فيما تريده ولكنه مضن للآباء صاد لهم عن تربية الابناء

ه وللنظر الى الاحتمال الآخر الذى قد يكون حمل الوزارة علي وضع هذا المشروع وهو أنها رأت المدارس تخرج فوق مايكفي الوظائف العامة فبحثت عن وسيلة لتقليل عددهم . فالحق أن مانرى من زيادة متخرجي مدارسنا العالية عن حاجة البلاد وليس الا زيادة وهمية فرافق البلاد تتطلب أضعاف عددهم ولكن من نوع غير نوعهم والا فلماذا تتلمس عضد الاجانب في كل ماجل أو صغر من شؤننا الفنية ؟

فانصراف الشبان الي وظائف الحكومة لايصح أن يكون سببا لتقليل عدد طلبة المدارس العليا وتضييق التعليم بل ينبغي أن يؤدي الى تغيير نوع التعليم وتعديل مناهج الدراسة تعديلا يكفل تخريج شبان يقدرون العمل الحر ويجدون فيما تعلموه العدة الكافية له فيشقون لانفسهم الطريق فى الحياة العملية علي أنه اذا كان لابد من تقليل عدد الطلبة ـ ونحن لانقر ذلك بحال ـ فالمعقول أن العنصر الذي يبعد ويحرم يكون هو العنصر الاقل كفاءة واستعدادا لا الاقل مالا وأضعف موردا . كان من الممكن أن يرفع مستوي التعليم وتزاد مادته ويدقق فى محاسبة الطلبة في كل خطوة من خطواته

فيتخلف كل عاجز ويواصل كل كفء قادر ويتحقق مايراد من القلة ولكن مع كسب جديد وهو أن هذا القليل ممتاز كفء أجاد ماتعلمه وأتقنه .

٦ . من أجل هذا كله نطلب الى الوزارة أن تعيد النظر في مشروعها وتنقص المصروفات المدرسية الى حد يحتمله أبناء الطبقة المتوسطة وترعى هؤلاء بعناية خاصة فتوجد نظام نصف المصروفات لمن تعدد أبناؤه الذين يربيهم ومن هبط ايراده عن حد معين وتوسع فى المجانية فترفع نسبتها الى مالا يقل عن ٢٠٪ من عدد تلاميذها حتى يتسنى لكثير من أبناء الفقراء ورود مناهل العلم فلا تفقر كفاءتهم وتحرم البلاد منها . وليس مايصرف فى هذا الباب مالا مضيعا . بل هو مجد مبتغي وغرس جناه خير وبركة للبلاد .

وفق الله رجالنا العاملين الى السداد ؟

اختبار التعليم

قواعد الامتحانات العامة الاميرية

١ — المذكرة التوضيحية

« حلت سنة ١٩١٩ والامتحانات الملحقة لا يعرف منها فى هذا القطر سوى الامتحان الملحق بامتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان المنوه عنه فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٣ والقرار الوزارى رقم ١٧٤٨ الصادر بشأنه ولكن نظراً للظروف الاستثنائية التى حدثت فى ذلك العام عقدت امتحانات ملحقة وقتية وكان المفهوم أن هذه الامتحانات مرهونة باسبابها فلا يتكرر عقدها متى زالت تلك الاسباب »

« على انه حدث أن تكرر عقد الامتحانات الملحقة فى السنوات التالية وتعددت أنواعها فبدلا من أن تقتصر على الامتحان الملحق (الصادر بشأنه قانون رقم ١٢ لسنة